

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٤١٥

الخميس، ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إلييتشوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيدغونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ مين
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غريفيثس
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد مكلاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2014/172)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2015/173)

1508497 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2014/172)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2015/173)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/209، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من فرنسا.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/172، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك إلى الوثيقة S/2015/173، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢١١ (٢٠١٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب نيوزيلندا باتخاذ القرار ٢٢١١ (٢٠١٥) وتشكر فرنسا على قيادتها البناءة والشاملة للجميع، التي ضمنت الاتفاق على النص.

وتؤيد نيوزيلندا بقوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولواء التدخل التابع لها، فضلا عن الدور الذي لا تزال تضطلع به البعثة في دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث نأمل أن تدخل في فترة من الاستقرار والسلام الدائم والازدهار المتزايد والأمن.

إن إدراج لواء التدخل ضمن ولاية البعثة يجعل هذه العملية عملية خاصة ومتشعبة بشكل غير عادي. وفي سياق تجديد ولاية الأخيرة، فإن نيوزيلندا أخذت في الاعتبار تلك الميزات الخاصة عندما اقترحت آليه لتعزيز الرقابة فيما يتعلق بعمليات البعثة لتحييد الجماعات المسلحة. ولذلك فإننا نرحب بما تم الاتفاق عليه الآن في هذا الصدد - زيادة تحديد أهداف التسعين يوما لتقديم التقارير، إلى جانب الالتزام الجديد من إدارة عمليات حفظ السلام بتقديم إحاطات إعلامية غير رسمية منتظمة بشأن عمليات البعثة لأعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات.

وبعد أن يقوم المجلس بدوره في تكليف أي عملية من عمليات حفظ السلام حسب الميثاق، يجب عليه بعد ذلك القيام

بالدور الرقابي فيما يتعلق بتلك العمليات. ومن الأهمية بمكان، عند اضطلاعه بهذا الدور، أن يكون مشاركا ومستجيبا. أننا نسعى إلى اتخاذ القرارات المناسبة في قاعة المجلس، ولكن لا يقل أهمية عن ذلك، بعد أن يتم اتخاذ تلك القرارات، أن تتم متابعة كيفية تنفيذها عمليا. ونحن ندين بذلك إلى القوات المكلفة بتنفيذ هذه الولايات، كما أننا مدينون للسكان المدنيين، التي هي مكلفة بحمايتهم. من الأهمية بمكان أن نعالج تلك الرقابة بعقلية داعمة واستباقية. وبالتالي فإن نيوزيلندا سوف تشارك بنشاط في هذه الإحاطات الإعلامية المقدمة إلى المجلس، وإذا كان تيسير تدفق المعلومات سيعرض المدنيين أو قوات البعثة للخطر، فإننا سنقف على استعداد لتعزيز أي إجراء ضروري للمجلس ردا على ذلك.

ويعتمد وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة، ناهيك عن قدرتها على أداء مهامها، على استعداد وسخاء البلدان التي تسهم القوات – البلدان المساهمة بقوات. ونحن نقدر حقا إسهام البلدان المساهمة بقوات، ونقدر التضحيات التي بذلوها في سبيل التنفيذ الكامل لولاية البعثة، وفي هذه الحالة، في تنفيذ أول أولويات بعثة منظمة الأمم المتحدة – حماية المدنيين. لذا، يسعدنا جدا أن لدينا الآن آليتين جديدتين سترصدان بمزيد من الفعالية الولاية المتميزة لبعثة منظمة الأمم المتحدة. وسوف نكون نشطين في تقييم فعالية هاتين الآليتين الجديدتين، ونلتزم بالسعي إلى إيجاد أي تدابير أخرى قد يلزم اتخاذها من أجل زيادة تعزيز دور الرقابة الهام جدا الذي يقوم به المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): لقد اتيح لوفد بلدي سابقا الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي فرنسا رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس. نود مرة أخرى أن نشيد بقيادتكم ونعرب عن سعادتنا لرؤيتكم تقودون مداولات مجلس الأمن.

كما أود أن أؤكد للمجلس مجددا كامل امتنان شعب وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للأمم المتحدة على الجهود الرامية إلى الحفاظ على سيادة بلدي وسلامته الإقليمية، وضمان السلام والاستقرار فيه. أود كذلك أن أشيد إشادة صادقة بالأمين العام بان كي – مون على ما أبداه من قلق مستمر ومشاركته الشخصية في بناء السلام في بلدي.

سواء فيما يتعلق بالاستعراض الاستراتيجي والنتائج المنطقية المستخلصة منه؛ أو نزع السلاح بالقوة من المتمردين الروانديين التابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛ أو تطور وجود المتمردين الأوغنديين التابعين لتحالف القوى الديمقراطية – الجيش الوطني لتحرير أوغندا في الشمال الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ أو الآثار السياسية لإنهاء تمرد حركة ٢٣ آذار/مارس، فإن موقف حكومة بلدي بشأن هذه المسائل المحددة، فضلا عن مسألة العلاقة بين الأمم المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية، قد أعراب عنها على أفضل وجه أمام المجلس يوم الخميس، ١٩ آذار/مارس (انظر S/PV.7410) معالي السيد ريموند تشيباندا نتونغامولونغو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، ولذلك فإنني لا اعتزم التطرق إليها مرة أخرى.

غير أن الحالة على أرض الواقع قد تغيرت، فقد تمت استعادة الحوار بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمناقشات التي بدأت هنا في نيويورك مستمرة في كينشاسا، كما أعلن رئيس السلك الدبلوماسي الكونغولي.

لقد جدد المجلس للتو ولاية البعثة لمدة عام آخر، حتى آذار/مارس ٢٠١٦. إننا نحيط علما بهذا، خاصة وأن روح ونص القرار ٢٢١١ (٢٠١٥) يتلاقيان في افتتاح حوار بناء

بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة، والذي نأمل أن يساعد على نحو فعال في مواءمة وجهات نظر كل منا بشأن المسائل التي لم توضح حتى الآن.

ومع ذلك، أود أن أستعرض بعض فقرات نص القرار التي – في رأي وفد بلدي – تتضمن أوجه تناقض لا يمكن تفسيرها في ضوء التطورات الحالية. وأشير بصفة خاصة إلى الفقرة الثامنة من الديباجة، التي يزعم المجلس فيها، من جهة، الاعتراف بالجهود التي تبذلها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تحييد الجماعات المسلحة، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بينما في نفس الوقت الذي تتهم نفس الجيش الكونغولي بالتعاون مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

وفيما يتعلق بمسألة منفصلة، يظل وفد بلدي مقتنعا بأن الإشارة في الفقرة ٩ (و) إلى الفقرتين ١ و ٢ من القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨) كان ضروريا لتقييد نطاق الحظر على توريد الأسلحة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية تفادي أي لبس وإزالة أي ميل نحو تطبيق الحظر على الجيش النظامي نهائيا، على الرغم من أن المقصود منه أن يطبق فقط على الجماعات المسلحة من غير الدول وجميع القوى الهدامة، تحديدا من أجل مساعدة الجيش على تحقيق السلام في جميع أرجاء الإراضي الوطنية.

وعلاوة على ذلك، فإن الصيغة الواردة في الفقرة ١٥ بشأن قوة الرد السريع الكونغولية يصعب تبريرها أيضا، لا سيما وأن القوة تم تدريبها وتجهيزها لتشمل ثلاث ألوية: يتألف اللواء الحادي عشر من ثلاث كتائب تم تدريبها بتعاون صيني؛ وتم تدريب اللواء الحادي والعشرين الذي يتألف من ثلاث كتائب بواسطة جنوب أفريقيا؛ بينما تم تدريب اللواء الحادي والثلاثين، الذي يتألف من ثلاث كتائب بتعاون بلجيكي. وقد تم استخدام هذه القوات في عدد من عمليات إعادة السلام السابقة في كيفو الشمالية، وسيتم قريبا نشرها في تعقب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في الغابات الكونغولية.

ومن دون المبالغة في التعبير عن شواغلنا بشأن جوهر المسائل التي تمت معالجتها في نص القرار، أود أن أقول في الختام أن حكومتي قد أحاطت علما بها. وأغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد للمجلس أننا يجب أن نواصل التعاون مع الأمم المتحدة في سبيل تحقيق مصلحة الشعب الكونغولي على النحو الأفضل. وبالمثل، فإننا نعتزم مواصلة العمل عن كثب مع المجلس في البدء في تفكير عميق حول مستقبل وجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي وضع المعالم والمعايير التي يمكن بها تحديد مستقبل ذلك الوجود على التراب الكنغولي على نحو مسؤول ومنظم يكرم ويمجد التضحيات الهائلة التي قدمتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل ضمان بقاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. ستقوم الحكومة بذلك بالتعاون مع المجلس من خلال الآليات القائمة أو بموجب اتفاق جديد يتم التوصل إليه معا.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أهنئ البعثة، وقوة لواء التدخل والبلدان المساهمة فيه على وجه الخصوص، على عملها عالي الجودة على مدى فترة ولايتها التي انتهت لتوها. لقد منحنا عمل اللواء إلى جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أملا. ونأمل أن تتوج بداية الولاية الجديدة للواء التدخل بكل تأكيد الجهود المبذولة بالفعل من أجل إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠